السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا والأزمات العربية

China's Foreign Policy on Arab Issues and Crises

عمر بوتشيش *
جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-الجزائر
مخبر حقوق الانسان والحريات الأساسية
omar.boutchiche@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإيداع:2022/05/07	تاريخ المراجعة:2022/09/21	تاريخ القبول:2022/09/22

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية للصين تجاه أهم القضايا والأزمات الراهنة التي يعرفها العالم العربي، فالصين بصفتها دولة صاعدة وقوة دولية كبرى على مستوى النظام الدولي أصبحت سياساتها الخارجية أكثر تأثيرا وهذا راجع لمعطيات ومحددات جديدة، وباعتبارها أيضا شريكا اقتصاديا وسياسيا مهما لكثير من الدول العربية، وعليه تم تسليط الضوء على مخرجات السياسة الخارجية للصين تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك تجاه الأزمات العربية الراهنة التي ظهرت بعد 2011، خاصة في سوريا، ليبيا واليمن والتي ما زالت تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا، حيث تباينت مواقف الصين تجاهها تبعا لمجموعة من المتغيرات والمعطيات الداخلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية؛ الصين؛ القضية الفلسطينية؛ الأزمات العربية الراهنة

Abstract:

The study aims to analyze China's foreign policy towards the most important issues and current crises known to the Arab world, China as a rising country and a major international power at the level of the international system has become more influential and this is due to new data and determinants, and also as an important economic and political partner for many Arab countries, and therefore highlighted the foreign policy outputs of China towards the Palestinian issue, as well as towards the crises that emerged after 2011, especially in Syria, Libya and Yemen, whose repercussions continue to this day, as China's attitudes toward it have varied according to a range of internal and international variables and data.

Keywords: Foreign Policy; China; The Palestinian Issue; Current Arab Crises.

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة واتجاه العالم نحو نظام الأحادية القطبية، اهتمت جميع الدراسات والبحوث الأكاديمية بتحليل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة العظمى والمهيمنة في النظام الدولي، لكن منذ بداية القرن الحالي وبروز الصين كقوة دولية صاعدة خاصة في المجال الاقتصادي والعسكري، اتجهت لها الأنظار كقوة جديدة منافسة للولايات المتحدة وأصبحت سياستها الخارجية محل اهتمام متزايد، وعلى هذا الأساس انطلقت هذه الدراسة لتقدم مبادئ السياسة الخارجية الصينية وأهم المحددات الداخلية والخارجية التي تحكمها، وأيضا لتبرز مخرجات السياسة الخارجية الصينية تجاه أهم القضايا والأزمات االعربية بدءا من القضية الفلسطينية التي بدأت مع سنة 1948 بسبب الاحتلال الصهيوني والتي مازالت تداعياتها إلى يومنا هذا، والأزمات التي ظهرت بعد ما اصطلح عليه بالثورات العربية مطلع 2011، خاصة في سوريا ، ليبيا واليمن .

أهمية الدراسة:

إن الاهتمام بالدور الصيني الجديد كقوة دولية كبرى على مستوى النظام الدولي يفرض المزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول توجهات الصين وسياساتها نحو مختلف القضايا الاقليمية والدولية، فمع تعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية للصين سيتغير دورها السياسي والاستراتيجي دوليا تبعا للوضع الجديد، ومن هذا المنطلق تناولت هذه الدراسة سياسات الصين تجاه القضايا والأزمات العربية مبرزة موقفها تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك الأزمات في سوريا، ليبيا واليمن.

إشكالية الدراسة:

ما هي المتغيرات المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الصينية، وما هي مخرجاتها تجاه القضية الفلسطينية والأزمات في سوريا، ليبيا واليمن؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

1-تعتبر المبادئ والمحددات الداخلية للصين والمحددات الخارجية الدولية من أهم المتغيرات المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الصينية.

2-تباينت مواقف الصين تجاه القضية الفلسطينية والأزمات في سوريا، ليبيا واليمن تبعا لخصوصية كل واحدة منها وحفاظا على المصالح الصينية في المنطقة.

مناهج الدراسة:

-منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بوحدة معينة ورسم صورة معينة عنها في علاقاتها المتنوعة وقد تم الاعتماد عليه في هذا البحث من خلال اختيار الصين كوحدة للتحليل.

-المنهج التاريخي :الطريقة أو الأسلوب المستخدم في بلوغ المعارف والحقائق التاريخية وعرضها بغية التعرف عليها، حيث تم تقديم وصف تاريخي للقضية الفلسطينية والأزمات في سوريا، ليبيا واليمن وذلك عن طريق مطالعة المعلومات أو البيانات التي كتبت في الفترات الماضية وتنقيحها.

خطة الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين اثنين

1- المبادئ والمحددات المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الصينية

2- مخرجات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية والأزمات في سوريا، ليبيا واليمن

1-المبادئ والمحددات المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الصينية

تعرف السياسة الخارجية عل أنها مجموع النشاطات التي تقوم بها الدولة عبر اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي من دول ومنظمات وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية[1]، وعرفها "والتر ليبمان" بأنها "السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام " وقد عرف الالتزام على أنه "كل تعاقد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم تنفيذه من خلل استعمال القوة التي تتضمن الجيش والموارد الأولية والروح المعنوية للشعب"، كما عرفها سيد محمد سليم على أنها " مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلل السلطات المحددة دستوريا التعامل مع الدول في محيطها الخارجي وما تواجهه من مشكلات البيئة الدولية من خلال استعمال القوة والنفوذ"،[2] كما وصف هيرمان السياسة الخارجية بأنها "العمل الهادف المنفصل الذي ينتج عن قرار المستوى السياسي لفرد أو مجموعة من الأفراد.[3]

سيتطرق هذا المحور إلى المبادئ والمحددات التي تحكم صناعة السياسة الخارجية الصينية.

1.1-مبادئ السياسة الخارجية الصينية

لا شك أن كل دولة تعتمد في تحديد سياستها الخارجية على مجموعة من المبادئ والأسس تنطلق منها بغية تحقيق أهداف معينة، في بداية القرن الحادي والعشرين خاصة مع تغير النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح واجبا للسياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية أن تتغير، في المرحلة الحالية اكتسبت الصين قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة مما يسمح لها بالمطالبة بوزن أكبر في الجغرافيا السياسية، بدأت الصين في معارضة الحفاظ على نموذج نظام أحادي القطبية في العالم، وتدعو إلى تعدد الأقطاب وبالتالي يجب عليها مواجهة تضارب في المصالح مع الولايات المتحدة، ومع ذلك تبني الصين بمهارة خط سلوكها الخاص والذي كالعادة يركز على دعم مصالحها الاقتصادية ، لا تعلن الصين بشكل مباشر عن ادعاءات الهيمنة، لكنها تسعى تدريجيا لتوسيعها بشكل صامت للعالم.[4]

إن طبيعة الادراك الصيني للمتغيرات التي أصابت النظام الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة جعلت السياسة الخارجية للصين تأخذ بعين الاعتبار الابعاد الرئيسية للمعطيات المتغيرة في المجال الدولي، لا سيما في نطاق تفاعلاتها في البيئتين الإقليمية والدولية، وبالمقدار الذي يهم الصين في انطلاقتها نحو المزيد من فعالية الدور والحضور.[5]

---

[1] عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، 2016.

[2] أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات، مجلة قضايا سياسية، ع53، 2018، ص.228.

[3] Bojang AS, The Study of Foreign Policy in International Relations, Journal of Political Sciences & Public Affairs, vol 6, issue 4, 2018, p.1.

[4] د.ذ.ك، الصين: السياسة الخارجية. المبادئ الأساسية والعلاقات الدولية، على الرابط: https://bit.ly/3IMKTE4 ، تاريخ التصفح: 28 /2022/04.

[5] نبيل علي سرور، السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة (1990-2011)، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، 2013، ص04.

تدعوا الصين للحفاظ على السلام ودعم التنمية العالمية وهو مبدأ أساسي للصين في تشكيل العلاقات الدولية حيث تم اعتماد الميثاق الذي يحدد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للصين، وتتمثل في[1]:

- مبدأ الاحترام المتبادل للسيادة وحدود الدولة
- مبدأ عدم الاعتداء
- مبدأ المساواة في العلاقات
- مبدأ السلام مع جميع دول العالم
- مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى
- تشير استراتيجية السياسة الخارجية الحالية إلى أن الصين ستساهم بكل الطرق في تطوير عالم متعدد الأقطاب واستقرار المجتمع الدولي.
- تعلن الدولة مبدأ الديمقراطية وتحترم الاختلافات الثقافية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، تعارض الصين أيضا جميع أشكال الإرهاب وتساهم بكل طريقة ممكنة في إنشاء نظام عالمي اقتصادي وسياسي عادل.
- تسعى الصين إلى إقامة علاقات ودية ومتبادلة المنفعة مع جيرانها في المنطقة، وكذلك مع جميع دول العالم.

2.1-المحددات المتحكمة في توجيه السياسة الخارجية الصينية

يوجد العديد من المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في توجيه السياسة الصينية، والتي تختلف في درجة التأثير والأهمية من محدد إلى آخر، ولعل أبرزها ما يلي:

1.2.1-المحددات الداخلية:

أ-المحدد السياسي:

لا يمكن فهم السياسة الخارجية لأي دولة دون فهم نظامها السياسي وإرثه التاريخي، بالنسبة للصين فهو محدد أساسي يؤثر على توجهاتها إذ يحكمها نظام جمهوري رئاسي ويعتبر رئيس الجمهورية العنصر الأساسي في هيكل الدولة ويتميز بصلاحيات واسعة وتتخذ القرارات السياسية أساسا من قبل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني وتصاغ المشاريع وتتبلور من قبل رئيس الجمهورية والمؤسسات الحكومية [2]، ويميز الصين وجود علاقة وطيدة ومميزة تجمع النظام الحاكم بشعبه، إذ هناك انسجام واستقرار مما يسهل عملية تحقيق الإجماع الوطني بشأن القضايا الوطنية، هذا ما جعل السياسة الخارجية تسير في مسار ثابت نحو تحقيق أهدافها، ومن خصائص الشعب الصيني الولاء لحكامه وللأرض التي يعيش بها، فهو يمتاز بوطنية عالية وروح معنوية كبيرة.[3]

ب-المحدد الاقتصادي:

تشهد الصين منذ أكثر من أربعة عقود تجربة تنموية رائدة، من اقتصاد يقوم في الأساس على الزراعة إلى دولة صناعية عالمية، كانت الصين حتى نهاية فترة الستينيات من الدول الضعيفة اقتصاديا، ومنذ العام 1978 تبنت ما عرف

[1] د.ذ.ك، السياسة الخارجية للصين: المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، على الرابط: https://bit.ly/32DGDHk، تاريخ التصفح: 26 /04/ 2022.

[2] باهر مرضان، النظام السياسي الصيني، صفحة اكاديميا، على الموقع: https://www.academia.edu/ .

[3] محمد قروش، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجا، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ع03، ص.153.

ببرنامج التحديثات الأربعة، والذي جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الهيكلية وإعادة النظر في أولويات التنمية ومنح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال وتسهيل قنوات التجارة الخارجية ، وتتصدر الصين دول العالم من حيث النمو الاقتصادي العالمي منذ العام 2006 وحتى العام 2021 وتتجاوز نسبة مساهمتها في الاقتصاد العالمي 30 %،[1] ففي سنة 2019 بلغ الناتج الداخلي الخام 14.28 تريليون دولار وبلغت نسبة النمو 5.90 %، وفي سنة 2020 بلغ الناتج الداخلي الخام 14.72 تريليون دولار ونسبة النمو 2.30%، كما بلغ الناتج الداخلي الخام سنة 2021 حوالي 17.73 تريليون دولار ونسبة النمو الاقتصادي 8.10 %،[2] بناءا على الحقائق السابقة نصل إلى رسم صورة ذهنية إيجابية للصين حيث نجحت بالفعل في بناء هيكل اقتصادي قوي قادر على نقل البلاد من مستوى الدول النامية إلى مصاف القوى الكبرى، حتى أن الكثير من الباحثين اعتبر أن القرن الحالي هو قرن الصينيين[3].

ج-المحدد العسكري:

تأتي الصين في المركز الثاني خلف الولايات المتحدة من حيث الإنفاق العسكري في العام 2019 بواقع 261مليار دولار ويحتل جيش الصين المرتبة الثالثة عالميا، في قائمة أقوى جيوش العالم لعام 2021، ولديها 3260طائرة حربية و3250 دبابة و777 قطعة بحرية متنوعة، وتعداد جنود الجيش الصيني في الخدمة 2.185 مليون جندي، إضافة إلى 510 ألف جندي في قوات الاحتياط، وتتضمن الاتجاهات البارزة في تطوير قدرات الجيش الصيني ما يلي[4]:

* اختبار منصات جديدة عالية التقنية ونشرها، بما في ذلك طائرات حربية بدون طيار، وطائرات بدون طيار، ومقاتلات شبح جديدة.

* التطوير المستمر لقدرات التلويح بالقوة بما في ذلك حاملات الطائرات والهجوم بعيد المدى بالصواريخ الباليستية والقذائف الانسيابية.

* الاستثمار في أنظمة القيادة والتحكم والاتصالات والجوسسة والاستخبارات، والقدرات الفضائية بما في ذلك أجهزة الرادار، وقدرات حرب المعلومات والحرب الإلكترونية والتجسس الإلكتروني.

د-المحدد الجغرافي والديمغرافي:

تقع الصين في الجزء الشرقي من القارة الآسيوية، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، تبلغ مساحتها 6.9 مليون كم2 ، فهي بذلك تأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا وكندا، وهذا يجعل من الصين دولة ذات بعد استراتيجي من شأنه أن يدعم وزنها ومكانتها في ترتيب القوة العالمية من جهة، وقوتها الدفاعية من جهة أخرى، و تشير الإحصائيات إلى أن الصين يقطنه مليار وثلاث مائة مليون نسمة، مقسمة على ست وخمسين قومية يجمعها قدر كبير من التناسق والانصهار، إلا أنها تختلف من حيث الثقافة والعقائد والقيم وحتى التاريخ، فالعامل البشري يعتبر من بين عوامل قوة الدولة والتي لها أثر كبير في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للدول.[5]

---

[1] سعود محمد الشاوش، القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع12، 2022، ص-ص.52-53.

[2] بيانات البنك الدولي، الصين، على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/china?display=default.22

[3] تامر ابراهيم هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014، ط1، ص139.

[4] سعود محمد شاوش، مرجع سابق، ص-ص.53-54.

[5] محمد قروش، مرجع سابق، ص.150.

2.2.1-المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية

إضافة للمحددات الداخلية توجد محددات خارجية في صنع السياسة الخارجية ونجملها فيما يلي:

أ-طبيعة النظام الدولي: من حيث كونه أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب، ففي حالة النظام الدولي أحادي القطبية وهو حالة النظام الدو لي في الوقت الراهن يتسم نمط توزيع القوى باستقطاب حاد يصعب على أي دولة تبني سياسة العزلة، ويدفع صانعي القرار في الدول الصغير ة إلى التحالف مع الدول الأقوى لحماية أمنها القومي بغض النظر عما إذا كان ذلك التحالف يتفق مع أو يعارض توجهات السياسة الخارجية.[1]

ب-المؤسسات الدولية: تأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول، وتنظم العلاقات الخارجية فيما بينها وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية، وتعمل المؤسسات الدولية أيضا عمى تنسيق التعاون الدولي وحل النزاعات التي تنشأ بين الدول وفقا لقواعد القانون الدولي[2]، ومن أبرزها هيئة الأمم المتحدة بمختلف فروعها ومؤسساتها خاصة مجلس الأمن الذي تمتلك فيه الصين حق الفيتو مما يمثل نقطة قوة لصالحها، والمؤسسات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها الصين في عام 2001 وعلى مدى 20 عاما، استطاعت الصين من خلالها أن تحقق تطورا سريعا وفوائد ضخمة وقوة دفع تنموية وفرص كثيرة لها ولباقي الدول[3].

ج-العمليات السياسية الدولية :أي الجانب الحركي والتفاعلي للنظام الدولي وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل، والمعاملة بالمثل والتي إما أن ينشأ عنها طابع تعاوني أو صراعي بين الدول.[4]

د-البنيان الدولي: ويقصد به ترتيب الدول حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي. وعن دوره كمؤثر خارجي في السياسة الخارجية للدول فيتضح أنه كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب زادت فرصة الدول في التأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، الأمر الذي يجعل تلك الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى.[5]

2-مخرجات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية والأزمات في سوريا، ليبيا واليمن

تعد القضية الفلسطينية الملف الأساسي والجوهري في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم كله، كما ظهرت أزمات عصفت ببعض الدول العربية خاصة بعد 2011 أو ما عرف بالربيع العربي أو الثورات العربية، الذي بدأ من تونس لينتقل إلى العديد من الدول العربية الأخرى منها من استطاعت احتواء الغضب الشعبي كتونس، مصر، البحرين ومنها ما تطور ليصبح حروبا أهلية وثورات مسلحة كسوريا، ليبيا واليمن بفعل عوامل داخلية وخارجية، وسيتطرق هذا المحور إلى عرض موقف الصين تجاه هذه القضايا والأزمات.

---

[1] إسلام أحمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، ع09، 2019، ص.10.

[2] المرجع نفسه.

[3] انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يعود بزخم تنموي وفرص مواتية على العالم أجمع، وكالة شنخوا، 2021/11/10، على الرابط: http://arabic.news.cn/2021-11/10/c_1310301905.htm

[4] إسلام أحمد سليم العياصرة، مرجع سابق.

[5] المرجع نفسه.

1.2-موقف الصين من القضية الفلسطينية

في عام 1947 صوتت الأمم المتحدة على قرار لتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين يهودية وعربية على أن تصبح القدس مدينة دولية، وقد وافق الزعماء اليهود على هذه الخطة التي رفضها الجانب العربي ولم يتم تطبيقها مطلقا، في عام 1948 غادر البريطانيون الذين كانوا يحكمون المنطقة من دون أن يتمكنوا من حل المشكلة فأعلن الزعماء اليهود تأسيس دولة إسرائيل، اندلعت حرب شاركت فيها قوات من الدول العربية المجاورة التي قدمت إلى المنطقة وقد نزح خلالها مئات الآلاف من الفلسطينيين أو أجبروا على ترك منازلهم، وبعد انتهاء القتال بهدنة في العام التالي، كانت إسرائيل قد سيطرت على معظم المنطقة، وسيطر الأردن على المنطقة التي باتت تعرف باسم "الضفة الغربية" كما سيطرت مصر على قطاع غزة وتقاسمت القدس القوات الإسرائيلية في جانبها الغربي والقوات الأردنية في الجانب الشرقي، ونتيجة لعدم توقيع اتفاق سلام، وقعت حروب أكثر وعمليات قتالية في العقود التالية واحتلت إسرائيل القدس الشرقية والضفة الغربية فضلا عن معظم مرتفعات الجولان السورية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية في الحرب التالية في عام 1967.[1]

وظل اللاجئون الفلسطينيون وأحفادهم في غزة والضفة الغربية، فضلا عن دول الجوار أمثال الأردن وسوريا ولبنان، ولم تسمح إسرائيل لهم أو لأحفادهم بالعودة إلى بيوتهم التي تقول إسرائيل إن مثل هذه العودة ستؤدي إلى أن يكتسحوا البلاد وتهدد وجودها كدولة يهودية، وما زالت إسرائيل تحتل الضفة الغربية وعلى الرغم من انسحابها من غزة ما زالت الأمم المتحدة تعتبر تلك البقعة من الأرض جزءا من الأراضي المحتلة، وتقول إسرائيل إن القدس بكاملها هي عاصمتها، بينما يقول الفلسطينيون أن القدس الشرقية هي عاصمة دولتهم الفلسطينية المستقبلية، وتعد الولايات المتحدة واحدة من بضع الدول التي اعترفت بمطالبة إسرائيل بمجمل مدينة القدس عاصمة لها، وقد بنت إسرائيل خلال الخمسين سنة الماضية مستوطنات في هذه الأراضي، ويقول الفلسطينيون إن تلك المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتمثل عقبات أمام عملية السلام.[2]

اتجهت الصين نحو البراغماتية، عقب اتباعها سياسة الإصلاح والانفتاح انطلاقا من عام 1978، وفي هذه الأجواء تمكنت الصين من الجمع بين مواصلة الانحياز لحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل، فقد اعترفت بالدولة الفلسطينية التي أعلنتها منظمة التحرير عام 1988 في الجزائر وبعد أربع سنوات أقامت علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية مكنتها على مدار السنوات التالية من إبرام صفقات لشراء تكنولوجيا عسكرية غربية متطورة، كانت حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة ودول أخرى، على الرغم من هذه البراغماتية لم تفلح الصين في لعب دور الوسيط السياسي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عقب تعثر مفاوضات السلام، لأن إسرائيل ظلت تعرقل تمكينها من هذا الدور وأشهر الأمثلة على ذلك عدم استجابة حكومة تل أبيب لمساعي الرئيس الصيني "شي جين بينغ" لعقد اجتماع في بكين عام 2013 بين الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "بنيامين نتنياهو" وهذا يعني أن العلاقات التجارية والعسكرية الواسعة بين الصين وإسرائيل معزولة عن المواقف السياسية، كما

[1] الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: شرح مبسط وموجز، مقال بتاريخ 19 ماي 2021، موقع bbc.
[2] المرجع نفسه.

يعني أن إسرائيل تدرك أن الصين لن تكون منحازة لها كما هو حال الولايات المتحدة، فيما لو تدخلت في الصراع العربي الإسرائيلي ولن تتبنى مواقفها وتدعم سياساتها الاستيطانية والتوسعية على حساب الشعب الفلسطيني.[1] كما يعتبر الشرق الأوسط موقع مهم في خارطة الطريق الاستراتيجية الحزام ومبادرة الطريق، ويتماشى ذلك مع المصالح الاستراتيجية للصين في الخارج ومن مصلحتها العمل على تحقيق الاستقرار الإقليمي في المنطقة.[2]

وفي تحديد أكثر وضوحا إن سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية تتلخص في خمسة عناصر أساسية هي[3]:

- أن محادثات السلام ينبغي أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد.
- تنفيذ كل الاتفاقيات الموقع عليها بشكل جاد لتفادي أي تعطيل لعملية السلام.
- القضاء على الإرهاب والعنف في كل أشكاله حتى يتسنى إرساء أمن الدول الشرق أوسطية.
- تشجيع التعاون الإقليمي بوصفه عاملا مساعدا على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجيا بين الدول العربية وإسرائيل.
- التأكيد على دور المجتمع الدولي في مساعدة الأطراف المعنية في الشرق الأوسط ومساندتها لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة.

2.2 –موقف الصين تجاه الأزمة السورية

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وبداية 2011 تحولا سياسيا وموجة من الاحتجاجات والحراك الشعبي الذى اجتاح الدول العربية واتسم بأسلوبه المختلف وقواه السياسية والاجتماعية الجديدة وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية والثورة، وتعززت بفعل رياح التغيير التي انطلقت من تونس مرورا بمصر وتفاعلت معها الشعوب العربية بما فيها الشعب السوري ولا يمكن فصل الثورة السورية عن المناخ الثوري العربي الذى ساد المنطقة العربية بعد نجاح الثورتين التونسية والمصرية ولا يمكن تحليلها خارج سياقاته الحقيقة، إن الثورة السورية والتي اندلعت في فبراير 2011 بدأت ثورة سلمية عفوية ليس وراءها حزب معين ولا يحكمها برنامج محدد، مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وصولا إلى المطالبة بإسقاط النظام، وبسبب اعتماد النظام المتزايد على القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات، انتهت مرحلة الثورة السلمية وظهرت بوادر التسلح في الثورة السورية ، ويمكن اعتبار منتصف يناير 2012 بداية فعلية لتبنى الثورة السورية الكفاح المسلح،[4] ومما زاد الأمر تعقيدا التدخل الأجنبي للقوى الإقليمية والدولية التي عملت على تسليح وتمويل الفصائل الموالية لها خدمة لمصالحها في المنطقة.

رفضت الصين منذ بداية الأزمة التدخل الخارجي بكل صوره وأشكاله في الشؤون الداخلية السورية ورؤيتها أن الحل السياسي وليس العسكري هو الأداة المناسبة لتسوية وإنهاء الأزمة السورية، كما أكدت الصين أنها ستستمر في لعب دور إيجابي لدعم العملية السياسية في سوريا، بما يؤدى للوصول إلى حل مقبول من جميع الأطراف، مشيرة إلى أن المجتمع

[1] د.ذ.ك، الصين والقضية الفلسطينية، صحيفة العربي الجديد، بتاريخ: 2021/05/23.

[2] Yang chen, China's Position on the Palestine-Israel Issue: A Historical Perspective, Middle Eastern Studies, 2017, p11.

[3] إسلام عيادي، المنظور الصيني للقضية الفلسطينية: المواقف، والأهداف، وآليات تعزيز العلاقات ومستقبل العلاقات الثنائية، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي،2019.

[4] محمد الأمير أحمد عبد العزيز، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 2018/09/04.

الدولي بدأ يعي أن حل الأزمة في سوريا هو حل سياسي، كما عارضت التدخل الخارجي في الشؤون السورية الداخلية بحسب قوانين الأمم المتحدة، وأنها كانت تتبع دائما الطرق السلمية لحل الأزمة السورية، وبذلت الصين كل الجهود مع المعارضة والحكومة السورية لدفع عجلة المحادثات السورية إلى الأمام.[1]

كما أبدت الصين قلقها من احتمال تغيير النظام في سوريا، حيث عارضت التدخل المسلح الخارجي أو التغيير القسري للنظام مشيرة إلى أن مثل هذه الأعمال من شأنها أن تنتهك مبدأ السيادة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ومن شأنه أن يزعزع الاستقرار السياسي لسوريا والمنطقة،[2] كما اجتنبت بكين إقامة العلاقات مع المعارضة الديمقراطية في سوريا خوفا من استعداء الحكومة الحاكمة.

استعملت الصين الفيتو أربعة مرات لإحباط صدور قرارات عن مجلس الامن، إثنين منها دعت إلى تنحي الرئيس السوري "بشار الأسد"، وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على النظام السوري، الذي ينص على فرض عقوبات والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية فعارضت الصين أي تدخل عسكري في سوريا، حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها، جاء ذلك الاستخدام الصيني المتكرر لحق النقض في مجلس الامن على الرغم من أن الصين تعتبر الدولة التي لم تستخدم هذا الحق إلا نادرا من بين دوله الدائمة الخمس، كما أنها لم تلجأ إلى استخدامه لتقويض إصدار قرارين مشابهين وجها ضد النظام الليبي في عهد الرئيس السابق "معمر القذافي" خلال فترة الثورة الليبية، رغم اعتراضها على صدورهما.[3]

لقد اتسم الموقف الصيني باختلاف الموقف الأمريكي تجاهها وهو تباين في المواقف وليس جديدا بينهما، إلا أن الملفت هو أنه تعدى الاختلاف في المواقف وبلغ حد التصادم والمواجهة السياسية، ويساهم تدخل الصين في تغيير واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية.[4]

3.2-موقف الصين تجاه الأزمة الليبية

تعاني ليبيا منذ الإطاحة بنظام القذافي انفلاتا أمنيا وانقساما سياسيا، وأزمة اقتصادية حادة أحد أبرز وجوه الانقسام تجلى في تنافس حكومتين على الشرعية والسيطرة، إحداهما حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بدعم أممي برئاسة فايز السراج غربي البلاد، والثانية الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة عبد الله الثني جهة الشرق وزادت حدة الأزمة بوجود العشرات من المليشيات والقوات المسلحة الموالية لأطراف النزاع والمتنافسة فيما بينها، وطيلة سنوات أنهكت البلاد الاشتباكات التي ما إن تهدأ حتى تعود من جديد تحت أسباب ومسميات مختلفة، وأثرت على الاقتصاد والخدمات العامة، وقطاع الصحة العمومية، وتسببت بنزوح عشرات الآلاف، كما تزداد حدة الأزمة الليبية مع استمرار الفلتان

[1] محمد سعد أبو عامود، الصين تقتحم الأزمة السورية، صحيفة الخليج، بتاريخ: 2016/04/07.

[2] Yun sun, Syria: What China Has Learned From its Libya Experience, Asia Pacific Bulletin, east west center, vol 152, p2.

[3] سنية الحسيني، هل تعكس سياسة الصين تجاه الازمة السورية تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 2015/12/28.

[4] إبراهيم تيسير النوايسة، السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2016، ص68.

الأمني والخلافات السياسية وغياب حكومة وحدة وطنية تزداد المخاوف من أن يصبح التقسيم الحالي للبلاد أمر واقع تفرضه القوى المسيطرة على الأرض وداعميها من الخارج.[1]

اتخذت الصين مواقف تتسم بتوخي الحذر تجاه التطورات على الساحة الليبية منذ اندلاع الصراع السياسي في البلاد في منتصف فبراير 2011، وقد كانت هذه المواقف من بدايتها غير قاطعة حينما لم تستخدم الصين حق الفيتو وامتنعت في مارس 2011 عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي بتوجيه ضربات جوية يقودها حلف شمال الأطلسي في الأراضي الليبية، وشجبت الضربات العسكرية وفرض حظر جوي على ليبيا، ثم الاعتراف المتأخر بشرعية المجلس الانتقالي الوطني المعارض،[2] في عام 2011 قامت البحرية العسكرية الصينية في إجلاء ما يقرب من 40.000 صيني كانوا يعملون في ليبيا قبل غارات الناتو الجوية.[3]

على الرغم من انحياز معظم الفاعلين الدوليين لطرف من أطراف الصراع في ليبيا، إلا أن الصين بقت في موقف حيادي بينهما، فلم تنخرط الصين في الصراع الليبي بشكل مباشر بينما تحاول جاهدة الحفاظ على مصالحها الاقتصادية القائمة من جانب، وتنميتها مستقبلا في مرحلة ما بعد الصراع وجهود الإعمار من جانب آخر، ومن هنا يأتي حذر السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة الليبية، حيث تتسم دبلوماسية بكين في هذا الملف بالحياد والهدوء البراغماتي وتحرص علي ترك القنوات المفتوحة بسبب تعقد وتغير مجريات الصراع الليبي بشكل مستمر، وعدم رغبة بكين في خسارة أي فصيل سياسي ليبي قد يمثل لها فرصة تعاون بعد انتهاء الأزمة مستفيدة في ذلك من تقييم موقفها وقد تسبب التطورات على الأراضي الليبية إلى اضطرار قطاع كبير الشركات الصينية إلى وقف أعمالها هناك وتخشى الصين من عدم الاستقرار في المنطقة وتوطن شبكات الجريمة والإرهاب فيها، حيث يمثل ذلك تهديد كبير لمبادرة "الحزام والطريق" التي تتبناها الصين، وبذلك الموقف الذي يعطيها قدرة علي المساومة ومرونة في الحركة.[4]

4.2-موقف الصين تجاه الأزمة في اليمن

بدأت الأزمة مع الثورة ضد الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، الذي ترأس اليمن لأكثر من 33 سنة ، ترك صالح السلطة في أوائل عام 2012 كجزء من اتفاق بوساطة بين السلطة الحاكمة، وجماعات المعارضة، بقيادة نائب الرئيس حينها عبد ربه منصور هادي، في عام 2014 شن المقاتلين الحوثيين معركة صنعاء 2014، ودخلوا في مفاوضات مع الرئيس هادي حول حكومة وحدة وطنية مع الفصائل السياسية الأخرى، فيما واصل الحوثيين ممارسة الضغط على الحكومة حتى ضعفت، وهاجم الحوثيين القصر الجمهوري ومقر إقامة الرئيس هادي، ومن ثم استقال هادي جنبا إلى جنب مع وزرائه في يناير 2015، وبعدها قام الحوثيين بانقلاب حل فيه مجلس النواب اليمني وتولت السلطة اللجنة الثورية بقيادة محمد علي الحوثي وهو ابن عم زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي.[5] وازدادت حدّة الصراع مع محاولة الحوثيين وحليفهم

[1] د.ذ.ك، الأزمة الليبية، موقع dw، على الرابط: https://bit.ly/3u6HifV، تاريخ التصفح: 24 /04/ 2022.

[2] عمرو صقر، سياسة حذرة: الدور الصيني في الأزمة الليبية، على الرابط: https://bit.ly/3rZJWkP ، تاريخ التصفح: 28 /04/ 2022

[3] Adel Abdel Chafer and Anna L. Jacobs, China in the Mediterranean implications of expanding Sino- north Africa relations, regional influence and strategy, jyly2020, p11.

[4] المرجع نفسه.

[5] محمد حسين علي القاسم، الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2021/09/13.

الإقليمي إيران الهيمنة على اليمن وتحويله الى محطة أخرى تهدّد أمن دول الخليج العربية واستقرارها، وقد أدت هذه التطورات إلى ردات فعل إقليمية حادة، تمثلت بتدخل عسكري قام به تحالف "عاصفة الحزم" الذي ضم عشر دول بقيادة السعودية، حيث تتفاقم الأزمة اليمنية بفصولها الدامية التي تخلف يوميا قتلى وجرحى ودمار وجوع يطال مختلف المناطق اليمنية، وقد تحولت الأزمة إلى مأساة دامية بعدما فشل الحل السياسي وبداية حرب تقودها السعودية ضد الحوثيين وحلفائهم.[1]

إن المحددات الاقتصادية والسياسية للصين تجاه الأزمة اليمينية ترتبط بعدة عوامل منها العلاقة الصينية-الإيرانية والعلاقة الصينية-السعودية والمرحلة الانتقالية للدبلوماسية الصينية ومنها مخالفة الموقف الأمريكي الداعم للشرعية اليمنية، فالصين تحتاج بدرجة أساسية طرفا يرعى مصالحها، ويتفهم طبيعة وجودها في المنطقة، وتداخلات مصالحها على الفضاءات الثلاثة: الأمن والاقتصاد والطموح الريادي.[2]

كما أيدت الصين القرار الأممي 2216 ضد الحوثيين، ودعت بالمقابل للحل السلمي وإيقاف الحرب في موقف متوازن يراعي مصالحها الإقليمية بين الرياض وطهران ويسمح باستمرار التفاوض الدولي حول البرنامج النووي الإيراني الذي تعطيه الصين الأولوية على كثير من شؤون الشرق الأوسط، كما تبنت بكين مجموعة من الحلول تجاه الأزمة اليمنية تتمثل في:[3]

- حل سلمي بموجب قرار مجلس الأمن.
- مبادرات مجلس التعاون الخليجي.
- نتائج مؤتمر الحوار الوطني.
- اتفاقية السلم والشراكة الوطنية.

الخاتمة:

على ضوء المعطيات السابقة في عرض وتحليل مخرجات السياسة الخارجية للصين نلاحظ أنها تتميز بثوابت متجذرة متمثلة في احترام الوحدة والسيادة الوطنية المتبادلة للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري المتوازن من أجل بناء علاقات متينة تسودها المنفعة المتبادلة تجاه القضايا الدولية عموما ومنطقة المتوسط والعالم العربي خاصة مما يساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

تمثل الصين قوة اقتصادية وعسكرية هائلة تستطيع من خلاله لعب دور جديد إقليميا ودوليا، وهي حاليا المرشح الأول لمنافسة الولايات المتحدة في أعلى هرم النظام الدولي والتوجه نحو إقامة نظام دولي جديد ثنائي أو متعدد الأقطاب.

عليه يمكن الخروج بنتائج من خلال هذا البحث نجملها في النقط التالية:

[1] المرجع نفسه

[2] صالح حسن أبو عسر، الأزمة اليمنية في منظور السياسة الصينية، عدن الآن، 2021/09/22.

[3] رايموند لي، الصين والحرب في اليمن: عدم الانحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، 2015

- أصبح الاهتمام المتزايد بدراسة السياسة الخارجية للصين تجاه دول العالم مهمة في حقل العلاقات الدولية، نظرا للصعود الصيني السريع على مستوى النظام الدولي وبالتالي ينتظر أن يكون لها دور عالمي جديد كقوة إقليمية ودولية تختلف في توجهاتها عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت العالم بعد نهاية الحرب الباردة.

- اختلاف وتباين مواقف الصين من القضايا والأزمات العربية تبعا لمصالحها الجيو-سياسية والاقتصادية خاصة.

- الابتعاد عن الأيديولوجية حيث أصبحت البراغماتية هي المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الصينية.

- القضية الفلسطينية: تقف الصين موقفا متوازنا فهي تعطي الحق للفلسطينيين لإقامة دولتهم على حدود 1967، بالمقابل تربطها علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع الكيان الصهيوني.

- الأزمة في سوريا: تدخلت الصين دفاعا عن مصالحها الجيو-استراتيجية في المنطقة لما تمثله سوريا من مركز معادي للولايات المتحدة الأمريكية ومتحالف مع الصين، إيران وروسيا.

- الأزمة الليبية: تجتنب الصين الوقوف ضد أي طرف وتقف بمسافة واحدة مع الجميع، لتضمن بعد التسوية الحفاظ على مصالحها واستثماراتها في ليبيا.

- الأزمة اليمنية: نظرا لتعقد المعطيات في منطقة الخليج العربي فإيران تمثل حليفا استراتيجيا للصين يدعم الحوثيين، بينما تمثل المملكة العربية السعودية شريكا اقتصاديا ومصدرا هاما للطاقة مما جعل الصين تبحث عن حل سلمي للأزمة والحفاظ على مصالحها مع جميع الأطراف.

وكخلاصة عامة فإن مبدأ البراغماتية في الحفاظ على المصالح السياسية، الجيو-استراتيجية والاقتصادية هو المحرك والدافع الأساسي والجوهري في صناعة السياسة الخارجية الصينية تجاه مختلف القضايا والأزمات العربية.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1-نبيل علي سرور، السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة (1990-2011)، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، 2013.

2-إبراهيم تيسير النوايسة، السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2016.

3-سعود محمد الشاوش، القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع12، 2022.

4-محمد قروش، طبيعة النظام السياسي وأثره في توجيه السلوك الخارجي للدولة: السياسة الصينية اتجاه دول المغرب العربي نموذجا، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ع03.

5-إسلام أحمد سليم العياصرة، محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، ع09، 2019.

6-أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات، مجلة قضايا سياسية، ع53، 2018.

7-محمد حسين علي القاسم، الأزمة اليمنية أسبابها وأبعادها 2015-2020، المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2021/09/13.

8-. رايموند لي، الصين والحرب في اليمن: عدم الانحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

9-د.ذ.ك، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: شرح مبسط وموجز، مقال بتاريخ 19 ماي 2021، موقع.bbc.

10-د.ذ.ك، الصين والقضية الفلسطينية، صحيفة العربي الجديد، بتاريخ: 2021/05/23.
11-إسلام عيادي، المنظور الصيني للقضية الفلسطينية: المواقف، والأهداف، وآليات تعزيز العلاقات ومستقبل العلاقات الثنائية، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي،2019.
12-محمد الأمير أحمد عبد العزيز، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمة السورية، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 2018/09/04.
13-محمد سعد أبو عامود، الصين تقتحم الأزمة السورية، صحيفة الخليج، بتاريخ: 2016/04/07.
14-سنية الحسيني، هل تعكس سياسة الصين تجاه الازمة السورية تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 2015/12/28.
15-عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
16- صالح حسن أبو عسر، الأزمة اليمنية في منظور السياسة الصينية، عدن الآن، 2021/09/22.
17-تامر ابراهيم هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014، ط1، ص139.
18- د.ذ.ك، السياسة الخارجية للصين: المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، على الرابط: https://bit.ly/32DGDHk، تاريخ التصفح: 26 /04/ 2022.
19-د.ذ.ك، الأزمة الليبية، موقع dw، على الرابط: https://bit.ly/3u6HifV، تاريخ التصفح: 24/04/ 2022.
20-عمرو صقر، سياسة حذرة: الدور الصيني في الأزمة الليبية، على الرابط: https://bit.ly/3rZJWkP ، تاريخ التصفح: 27 /04/ 2022.
21-بيانات البنك الدولي، الصين، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/china?display=default.22
22-د.ذ.ك، الصين: السياسة الخارجية. المبادئ الأساسية والعلاقات الدولية، على الرابط: https://bit.ly/3IMKTE4 ، تاريخ التصفح: 28 /04/ 2022.
23-د.ذ.ك، انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يعود بزخم تنموي وفرص مواتية على العالم أجمع، وكالة شنخوا، 2021/11/10، على الرابط: http://arabic.news.cn/2021-11/10/c_1310301905.htm
24-باهر مرضان، النظام السياسي الصيني، صفحة أكاديميا، على الموقع: https://www.academia.edu/

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-Bojang AS, The Study of Foreign Policy in International Relations, Journal of Political Sciences & Public Affairs, vol 6, issue 4, 2018.
2- Michael D. Swaine, Chinese Views of the Syrian Conflict, China Leadership Monitor, no. 39.
3-Adel Abdel Chafer and Anna L. Jacobs, China in the Mediterranean implications of expanding Sino- north Africa relations, regional influence and strategy, jyly2020, p11.
4- Yun sun, Syria: What China Has Learned From its Libya Experience, Asia Pacific Bulletin, east west center, vol 152, p2.
5- Yang Chen, China's Position on the Palestine-Israel Issue: A Historical Perspective, Middle Eastern Studies, 2017, p11.